حالة السّلْم والأمن في إفريقيا.. رؤية استشرافية

يمثّل الاستقرار والتقدّم في المجتمعات الانعكاس الحقيقيّ لحالة السّلْم والأمن التي تعيش فيه هذه المجتمعات، ومن ثمّ السبيل لحدوث النهضة والتنمية الطموحة التي تأملها كلّ الدول.

ولقد عانت معظم الدول في القارة الإفريقية، عبر عقودٍ من الزمن، من الصراعات والحروب بسبب فقدان هويتها؛ بعد قيام الاحتلال الغربيّ بتفتيتها وفقاً لمنظومته السياسية والاقتصادية حسب مقررات مؤتمر برلين ١٨٨٥م، عندما اتفقت دول أوروبا على تقسيم قارة إفريقيا إلى أكثر من خمسين دولة، مما شتّت وفتّت القبيلة الواحدة بين عدة دول، ونشر روح العداوة بين مكوّنات الدولة الواحدة، والتي تتكون وفق هذا المخطط من عدة قوميات وعرقيات وإثنيات وأديان.

ونتج عن ذلك: انتشار الحروب والصراعات بين أبناء الدولة الواحدة؛ مما تسبب في غياب السّلْم والأمن، وجرّها إلى التأخّر في مجال التنمية، وصارت القارة من أفقر القارات، وعمّها الجهل والتخلّف بيد المرتزقة وأصحاب المصالح الشخصية والفئوية من أبنائها الذين شاركوا في الصراعات، وكذلك بسبب تلك القوى الخارجية التي لا ترغب في أن تنال القارة الإفريقية أيّ قسطٍ من الاستقرار والتنمية، حتى أصبحت كثيرٌ من دول القارة تندرج تحت مفهوم: (الدول الهشة) وفق المعايير الدولية، والتي آخرها تقرير مؤشّر الدول الهشّة لعام ٢٠١٥م، وهو تقريرٌ سنويٌّ واسع الانتشار، يصدر عن مؤسسة صندوق السلام الدولية، بمشاركة مجلة السياسة الخارجية Foreign policy.

بيد أننا بدأنا نلاحظ بروز محاولاتٍ من أبناء القارة المخلصين؛ لتغيير الوضع القائم إلى الأفضل؛ عن طريق التحوّل والتداول السّلمي للحكم في بعض الدول، وكذلك الدعوات الفردية – والجماعية أحياناً – من المثقفين والعلماء والسّاسة في بعض البلدان لتعزيز ثقافة السّلْم والأمن، وبالتالي السعي للأخذ بيد القارة للنهوض والاستقرار والتطوّر والتنمية. لذا نحن بأمسّ الحاجة لفتح ملف الصراعات والحروب في إفريقيا، وعلاقة ذلك بحالة الاستقرار والأمن فيها، ومن ثمّ مصير القارة ومستقبلها؛ من حيث النهوض، والخروج من ربقة التبعية والذلّ والاستغلال وسرقة مقدّراتها وثرواتها.

هذا الملف.. تقوم مجلة قراءات إفريقية بطرحه من خلال المحاور الآتية:

- الدولة الهشّة في إفريقيا.. في ضوء علم الاجتماع السياسي.
- صراع الهوية في إفريقيا.. التأرجح بين القبيلة والدولة.
- دور المؤسسات الدولية والمحلية في تسوية الصراعات في إفريقيا.
- نظرات تقييمية في التحوّل الديمقراطي والتعددية في إفريقيا.
- دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السّلْم والأمن في إفريقيا.

الدولة الهشّة في إفريقيا.. في ضوء علم الاجتماع السياسي:

(عالمية المفهوم وإفريقية التطبيق)

دراسة في تقرير 2015

د. السيد علي أبو فرحة

يُعدّ مصطلح (الدولة الهشّة fragile state) أحد المصطلحات شائعة التداول في السياسة الدولية على المستوى الأكاديميّ والإعلاميّ والمهني، وهو مصطلحٌ مركّب، يعبّر عن أوجهٍ عدّة، اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية، لوصف حالة «الهشاشة fragility» التي تعانيها دولةٌ ما.

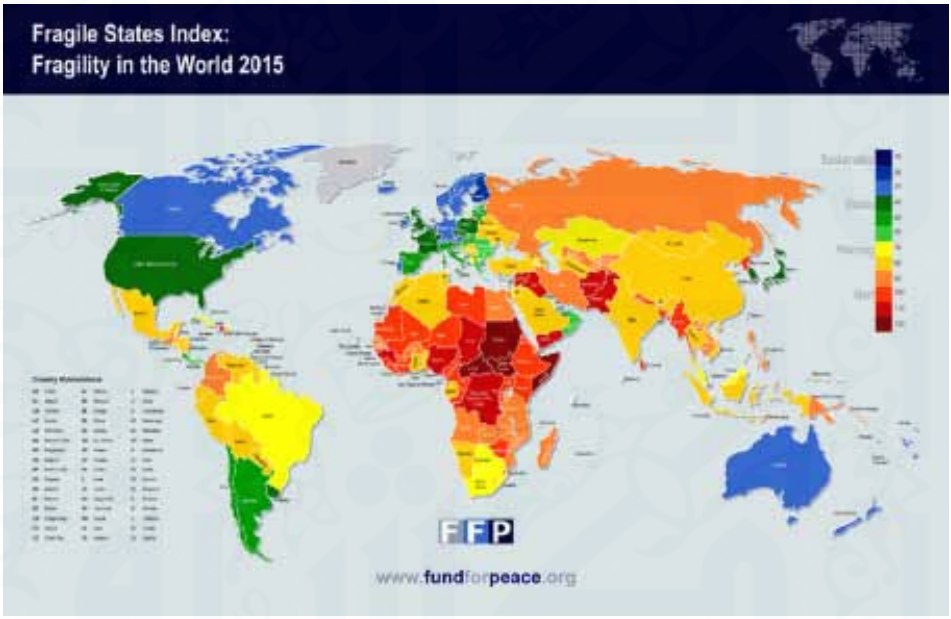

المصدر: تقرير الدول الهشّة ٢٠١٥م، مؤسسة صندوق السلام

ويُعدّ استخدام المصطلح من قبل المؤسسات التنموية الدولية أحد أهم تلك الاستخدامات، لما قد يضفيه استخدامها له من التفاتٍ دوليٍّ للدولة الموصوفة به، ومن ثمّ يفتح باب التدخل الدولي لاحقاً بمستوياته المختلفة.

وقد صاحب استخدام هذا المصطلح استخداماتٌ سياسيةٌ عدّةٌ له، تُفسّر وفقاً لموقع المتابع لها، وخلفيته الفكرية، لذا يرى عددٌ من الباحثين الغربيين أنّ تفسيراته المختلفة تفرض التحفّظ والحيطة في استخدامه[١].

المؤشرات السياسية والعسكرية ترجّح اتجاه الدول نحو مستويات متقدمة من الهشاشة

وتهدف هذه الدراسة، بمناسبة العدد السابع والعشرين من مجلة قراءات إفريقية المعني بحالة السلم والأمن في إفريقيا، إلى محاولة عرض هذا المصطلح لبيان المقصود به، ومؤشراته المختلفة، ومن ثمّ بيان موقع الدول الإفريقية من هذه المؤشرات.

التعريف بالدول الهشّة:

في البداية وجد مصطلح «الدول الهشّة» استخدامه الرائج من قِبل المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي

(١) Sonja Grimm, Nicolas Lemay-Hebert and Olivier Nay, «Fragile states: introducing a political concept» Third world Quarterly, Vol. 35, NO.2, 197-209, Via Li) Routledge: 2014)
:nk
lhttps://www.academia.edu/6523718/_Fragile_States_Introducing_a_Political_Concept

والتنمية، والمنظمات المعنية بالأوضاع المعقدة في الدول التي تعاني مشكلات جوهرية.

ويُعدّ اصطلاح «الدول الهشّة» من المصطلحات غير المتماسكة نظريّاً، فعلى الرغم من وجود أبعادٍ شائعة الاستخدام للاستدلال على هشاشة الدول، منها: العنف، والعدالة، والمؤسسات، والأسس الاقتصادية، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات، فإنه لا يوجد تعريفٌ متماسكٌ متفقٌ عليه بين مختلف المعنيين بهذا المصطلح، وعليه تستخدم المنظمات الدولية المختلفة مقاييس مختلفة ومتباينة، وبصفةٍ عامّة تشترك تلك المقاييس في أبعاد مستوى قدرة المؤسسات داخل الدولة، ومستوى المحاسبة لتلك المؤسسات، ومؤشرات أخرى متصلة بمخاطر اندلاع الصراعات.

ويمكن نظريّاً رصد عدة تعريفات للدولة الهشّة:

١ - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تعرّف «الدولة الهشّة» بأنها: «تلك الدولة التي لديها قدرة ضعيفة على القيام بالوظائف الرئيسية للحكم الرشيد»[١]، وكذا «تتصف بقدراتٍ محدودةٍ فيما يخصّ تطوير علاقات بنائية متبادلة مع مجتمعها».

ويؤخذ على هذا التعريف: عدم اهتمامه بالأبعاد السياسية والاجتماعية التي لها دورٌ رئيسٌ في جعل دولة ما فاشلة، ويُعزى ذلك إلى أن تلك المنظمة تركّز - بحكم نطاق عملها - على الأبعاد الاقتصادية أكثر من غيرها.

٢ - صندوق النقد الدولي: يعرّف «الدولة الهشّة» سلباً؛ بتعريف نقيضتها، وهي: الدولة الوظائفية functioning state، والتي يصفها بأنها: «الدولة القادرة على أداء عشر وظائف رئيسية؛ على رأسها الوظيفة الكلاسيكية للدولة، وهي الاحتكار الشرعيّ لوسائل العنف أو القهر داخل المجتمع، ويأتي لاحقاً لها وظائف إدارة الموارد المالية العامّة للدولة بصورةٍ رشيدة، والاستثمار في رأس المال البشري، إدارة خدمات البنية الأساسية في الدولة، وكذا وظيفة تعدّد اقترابات الدولة في إنفاذ حكم القانون، وكذا خضوع النخبة الحاكمة نفسها لحكم القانون، وكيفية إدارة النخبة الحاكمة لمقدرات الدولة، فالدولة الوظائفية هي التي تعمل آلياتها بكفاءة على المستوى الفرديّ والجماعي».

وبالنقيض تُعرف «الدولة الهشّة» وفقاً لفهم صندوق النقد الدولي السابق بأنها: تلك الدولة التي لا تقدّم الخدمات المطلوبة منها لسكانها بشكلٍ فعّالٍ، وذلك في واحدةٍ أو أكثر من الوظائف السالفة الذكر[٢].

٣ - البنك الدولي: يعرّف «الدولة الهشّة» بأنها: «تلك الدول التي تواجه تحديات في التنمية، تتمثّل في ضعف القدرات المؤسسية، وافتقارها للحكم الرشيد، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي قد تؤهلها إلى مستوى ما من العنف الداخلي، أو قد تكون تلك الحالة من عدم الاستقرار موروثة من صراعٍ داخليٍّ في الماضي القريب، وتعاني من انخفاض الدخل أيضاً»[٣].

---

(١) States of Fragility 2015: A New Approach to Fragility Post-2015States of Fragility 2015: A New Approach to Fragility Post-2015, via: http://www.oecd.org/dac/governance-peace/conflictandfragility/rf.htm

(٢) IMF Survey Magazine: IMF Survey Interview: Security, Stability Measures needed to fix Fragile states, 29 March 2013, via link: http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2013/INT032913A.htm

(٣) Operational Approaches and Financing in

التمييز بين «الدول الهشة» و «لحظات الهشاشة»:

يرى باحثون ضرورة التمييز في اصطلاح الهشاشة بين «الدول الهشة» و «لحظات الهشاشة fragile moments» في دولةٍ ما، وذلك بين الدول التي تعاني اختلالات جوهرية، وبين الدول التي تعاني اختلالات مؤقتة، خصوصاً إبان العمليات الانتقالية داخل الدولة، ولكنها سرعان ما تتجاوزها[1].

تعريف الباحث:

يرى الباحث أنه يمكن وصف «الدولة الهشّة» بأنها: «تلك الدولة التي لديها قابلية واسعة وعميقة (جغرافيّاً وقطاعيّاً) للتأثّر بأزمةٍ ما بشكلٍ مستمرٍّ لفترةٍ زمنيةٍ تتطلب تدخّلاً هيكليّاً لتجاوزها، يستغرق عدة سنوات»، وذلك تمييزاً عن حالات الهشاشة التي قد تصيب قطاعاً ما في الدولة أو منطقةٍ جغرافيةٍ ما بشكلٍ طارئٍ أو لفترةٍ زمنيةٍ مؤقتة، والتي يمكن وصفها بلحظات الهشاشة.

الدول الإفريقية بين مؤشرات التقارير الدولية عن (الدولة الهشّة) وتعقيدات الواقع الراهن:

أحد أهمّ التقارير الدولية التي تصدر في موضوع الدول الهشّة هو (تقرير مؤشّر الدول الهشّة)، وهو تقريرٌ سنويٌّ واسع الانتشار، يصدر عن مؤسسة صندوق السلام الدولية[2]، وتشاركها مجلة السياسة الخارجية Foreign policy واسعة الانتشار، وتستند له العديد من المؤسّسات البحثية والمهنية حول العالم.

ويضمّ التقرير ترتيباً لعدد ١٧٨ بلداً حول العالم، مستنداً في ترتيبه لتقييم مستويات الاستقرار في تلك الدولة من ناحية، والضغوط التي تواجهها من ناحيةٍ أخرى، وذلك لتقدير احتمالات الصراع في تلك البلدان.

تعريف (تقرير مؤشّر الدول الهشّة لعام ٢٠١٥م):

التقرير السنويّ لهذا العام هو الإصدار الحادي عشر، ويعتمد هذا الإصدار على المقارنة بين البيانات المتوافرة في الفترة من ١ يناير ٢٠١٤م، وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م، مع الإشارة إلى أنّ البيانات اللاحقة لهذا التاريخ بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥م لا يتمّ تغطيتها في تقرير عام ٢٠١٥م محلّ العرض.

أهمية إصدار التقرير:

وفقاً للجهة التي تصدره؛ فإنّ أهمية التقرير تُجمل في: أنّ الدول الهشّة والضعيفة تمثّل

(١) Seth Kaplan, «Identifying Truly Fragile States», The Washington Quarterly, 2014, p 53, via link: https://twq.elliott.gwu.edu/sites/twq.elliott.gwu.edu/files/downloads/Kaplan_PDF.pdf

Fragile states, International Development Association, Operational policy and country services and resource mobilization department, June 2007, via link: http://siteresources.worldbank.org/IDA/Resources/IDA15FragileStates.pdf

(٢) مؤسسة صندوق السلام Fund for Peace: هي مؤسسةٌ دوليةٌ بحثيةٌ وتعليميةٌ مستقلةٌ وغير حزبية، مقرّها واشنطن العاصمة، تتلقى دعماً وتمويلاً من صندوق الأمم المتحدة، تهدف من عملها إلى محاولة منع الصراعات العنيفة، وتدعيم الأمن المستدام، وتقوم بذلك من خلال توفير الإنتاج البحثيّ والتدريب والتعليم، والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في هذا الشأن، وكذا تعمل على المساهمة في بناء الجسور بين الفاعلين المتنوعين داخل مجتمعاتهم، وتهدف إلى تنمية الأدوات التكنولوجية المبتكرة لصنّاع السياسات العامّة في هذا الشأن، كما أنّ دورها يُعدّ رائداً في التقدير والإنذار المبكر للعنف في أية منطقة، وتركّز المؤسّسة على المشكلات المتصلة بضعف الدول وإخفاقها، وهدفها إجمالاً هو: تقديم أدوات واقترابات عملية لصنّاع القرار حول العالم لتخفيف حدّة الصراع، وذلك حسب وصف المؤسسة لذاتها من خلال موقعها الإلكتروني الرسمي.

تحديّاً أمام المجتمع الدولـيّ في ظلّ الترابط والتفاعل بين دول العالم، وذلك بسـبب عولمة الاقتصاد وعولمة نُظـم تكنولوجيا المعلومات، والأمن، وعليه: فإنّ تداعيات هشاشـة دولةٍ ما لا تنحصـر بالضرورة في المسـتوى الداخليّ والمحلي، وإنما تمتد لتشمل دول الجوار، وما هو أبعد منها أيضاً، ويكون من ضمن تلك التداعيات اتساع دائرة العنف[١].

منهاجية التقرير:

تقوم على تقدير مؤشّرات، عددها اثنا عشر مؤشّراً، يتضمّن كلٌّ منها ما يربو على مائة مؤشّر فرعي.

وتُقسّـم دول العالـم وفقـاً لتقديـر تلك المؤشـرات بها إلى ألـوانٍ متدرّجة، تصف كلّ مجموعـة ألوان منها حالـة الدولة، وذلك على مقياس من ١٠ وحتى ١٢٠، لوصف حالة الدولة وتقديرها، حيث يقسّم إلى أربعة مستويات، هي:

١ – حالة الاسـتدامة: (ثـلاث درجات من اللـون الأزرق؛ لتصف حالة: المسـتدام للغاية، ومستدام جدّاً، ومستدام).

٢ – حالة الاسـتقرار: (ثـلاث درجات من اللون الأخضر؛ لتصف حالة: المسـتقر للغاية، ومستقر جدّاً، ومستقر).

٣ – تقديـر الحذر: (ثلاث درجات من اللون الأصفر، وهي: منخفض الحـذر، حذر، وحذر للغاية).

٤ – تقدير الإنذار: (ثلاث درجات من اللون الأحمر، وهي: إنذار، وإنـذار عالٍ، وإنذار عالٍ جدّاً).

فيبدأ المقياس من (١٠ حتى ٣٠) بدرجاتٍ متفاوتـةٍ من اللـون الأزرق لوصف حالة الدولة بأنهـا «مسـتدامة»، أما مـن (٤٠ – ٦٠) فهي درجات متفاوتة من اللون الأخضر لوصف حالة الدولة بأنها «مسـتقرة»، أما مـن (٧٠ – ٩٠) ذات اللون الأصفر بمسـتوياته المختلفة وصولاً للبرتقالي كتقدير لحالة «الحذر» بشـأن الدول الواقعـة في هذا المجال، وأخيـراً التقدير من (١٠٠ إلـى ١١٠) لتقدير حالة «الإنذار» بشـأن الدول الواقعة في هذا النطاق[٢].

تصنيف المؤشرات:

وتُصنّـف تلـك المؤشـرات إلـى ثـلاث مجموعات: (مجموعة المؤشرات الاجتماعية)، (مجموعة المؤشـرات الاقتصادية)، (مجموعة المؤشرات السياسـية والعسكرية)، وكلّ مؤشّر داخل كلّ مجموعة يضمّ مؤشرات فرعية أخرى، كما يوضحها الشكل الآتي:

شكل رقم (١)

المصدر: تصميم الباحث، وفقاً لمؤشرات تقرير الدول الهشّة لعام ٢٠١٥م.

من الشكل السابق يتضح أنّ:

مجموعة المؤشـرات السياسية والعسكرية تشـمل ٦ مؤشـرات، يضمّ كلٌ منها مؤشـرات فرعية:

أ – شرعية الدولة: يُعنى هذا المؤشر بقياس وتقدير مستويات الفساد ونقص نسب التمثيلية داخل الحكومة، ومؤشـرات الكفاءة الحكومية،

(١) Fragile States Index 2015, Fund for peace organization, 2015, p 16.

(٢) Fragile States Index 2015, Ibid, p 5.

والمشـــاركة السياســـية، والعملية الانتخابية، ومستوى الديمقراطية، ومعدلات الاقتصاد غير المشـــروع، وتجارة المخـــدرات، والاحتجاجات والمظاهرات، وأخيراً تنازع القوى داخل النظام السياسي.

ب – الخدمـــات الحكوميـــة: يهـــدف إلى قياس مدى قيام الدولة بدورٍ رئيسٍ في مســـائل صياغة السياســـات ومستوى الجريمة، والأمّية، والمياه والصـــرف الصحي، والبنيـــة التحتية، وجودة الرعاية الصحية، والخدمات التليفونية، والإنترنـــت، ومؤشّـــر الاعتماد علـــى الطاقة، والطرق.

ج – حقوق الإنســـان وحكم القانون: يهدف إلى رصـــد وتقدير مؤشـــرات حرية الصحافة، والحريات المدنية، والحريات السياسية، وتهريب البشـــر، والســـجناء السياســـيين، والاحتجاز، والاضطهاد الديني، والتعذيب، والإعدام.

د – المؤشـــر المتصل بالجهاز الأمني داخل الدولة: يهدف إلى تقديـــر مدى احتكار الجهاز الأمني للاســـتخدام الشـــرعي للقوة، لأنّ تنازع جماعات أخرى داخل المجتمع لاحتكار الجهاز الأمني للقوة يطعن في مســـوّغ قيام الدولة وفقاً لفلســـفة العقد الاجتماعي، ويضمّ هذا المؤشر مؤشـــرات فرعية أخرى، هي: مستوى الصراع الداخلـــي، ومدى انتشـــار الأســـلحة الصغيرة، وأعمال الشـــغب والاحتجـــاج، والوفيات نتيجة الصراعـــات الداخليـــة، ومؤشـــر الانقلابات العسكرية، والنشاط التمردي، مستويات التشدد وما يترتب عنه من اقتتال حال الاشتباك، وعدد التفجيرات، والسجناء السياسيين.

هـ – تفتت وتشرذم النّخب داخل الدولة: في حالة وصول النّخب المحلية والوطنية لحالة من التناقض وانسداد الأفق، بسبب سياسات حافة الهاوية المتخـــذة من قبلهم لتحقيق مكاســـب سياسية تؤدي لهشاشة الدولة بالضرورة، ويكون قيـــاس هذا المؤشـــر عبر الاعتبـــار لمعدلات صراعات القوى، وعدد المنشـــقيين، والتنافس السياسي، ومدى وجود انتخابات معيبة.

و – مؤشر التدخل الدولي: ويُقاس من خلال تقدير حجم المساعدات الخارجية، ووجود قوات حفظ الســـلام، أو وجود مهـــام للأمم المتحدة بها، والتدخل الدولي العســـكري، والمقاطعات، ومعدلاتها الائتمانية دولياً[1].

مجموعـــة المؤشـــرات الاقتصاديـــة تضم مؤشرين:

أ – التنميـــة الاقتصاديـــة المتفاوتة: يهدف لتقدير التفاوت الإثنـــي والجهوي، والديني في التنميـــة الاقتصادية، عبر رصد تكوين وشـــكل نســـبة الـ ١٠٪ من السكان التي تتشارك الدخل الأعلى، وكذا نسبة الـ ١٠٪ التي تتشارك الدخل الأقلّ في المجتمع، ونســـبة ســـاكني المناطق العشوائية، ونسبة توزيع الخدمات بين المناطق الريفيـــة والحضرية، وأخيراً مؤشـــر تحســـين مستويات الوصول للخدمات العامّة.

ب – الفقـــر والتداعـــي الاقتصادي: يهدف إلى تقدير معدلات الفقر والتداعي الاقتصادي، ومدي قدرة الدولة علـــى تقليل الفجوة بين مَن يملكون ومَن لا يملكون، وذلك برصد مؤشـــرات فرعية هي معـــدلات العجز الاقتصادي، والدَّين الحكومي، والبطالة، وتشـــغيل الشباب، والقوة الشـــرائية، ونصيب الفرد من الناتـــج المحليّ الإجمالـــي، ومعـــدل النمو في الناتـــج المحلي الإجمالي، وأخيراً التضخم.

المؤشرات الاجتماعية تضمّ أربعة مؤشرات رئيسة:

أ – مؤشـــر الضغوط الديموغرافية: يُقصد

(١) Fragile States Index 2015, Ibid, p 17.

بهـــا الضغوط على الســـكان بســـبب الكوارث الطبيعية، والبيئية، والأوبئـــة، والتلوث، ونقص الطعام، ونقص المياه، والنموّ الســـكاني، وسوء التغذية، زيادة معدلات الشباب بالمقارنة بباقي السكان، ومعدل الوفيات.

ب – مؤشـــر النـــزوح واللجـــوء: ومـــا يحمله من تهديـــدات أمنية كامنة، ويركز هذا المؤشـــر على مســـتويات النزوح، ومعســـكرات اللاجئين، ومعســـكرات النازحين داخليّاً، والأوبئة المرتبطة بالنـــزوح، ونصيب الفرد مـــن اللاجئين، ونصيب الفرد من النازحين، وأخيراً القدرة على الاستيعاب.

ج – مؤشـــر شكاوى الجماعات: ويهدف إلى قياس مستويات التمييز والعنف الإثني، وغياب القوة، والعنـــف الطائفي، والعنـــف المذهبي، والعنف الديني، وذلك حـــال وجود تنازع وتوتر بين الجماعات داخل دولةٍ ما.

د – مؤشـــر هجرة رأس المال البشـــري، أو هجـــرة العقول: ويُقاس من خـــلال تقدير رأس المال البشري، ونصيب الفرد من هجرة العقول، ومعدل هجرة المواطنين المتعلمين.

موقع الدول الإفريقية على مؤشر الهشاشة عالميّاً:

جدول رقم (١) يوضح الدول الإفريقية الهشة وفقاً للمؤشرات الفرعية[1].

وبالنظـــر في وجود الدول الإفريقية، في كلّ مستوى من مســـتويات الإنذار في هذا المؤشر وفقاً لتقرير ٢٠١٥م، يتضح ما يأتي:

المستوى الأول من الإنذار:

توجد ١٦ دولة إفريقية من أصل ٢٢ دولة؛ وفقاً للمســـتوى الأول من الإنذار (وهو أقل مســـتويات الإنذار خطورة)؛ بنسبة ٧٢,٧٢٪، وهي كالآتي:

جدول رقم (٢)

ترتيب الدول الإفريقية وفقاً للمستوى الأول من الإنذار (وهو أقل مستويات الإنذار خطورة)؛ فقاً لتقرير الهشاشة لعام ٢٠١٥م

الدولة الإفريقية	ترتيبها العام	درجتها وفقاً للمقياس العشري من ١٠ إلى ١٢٠
مصر	٣٨	٩٠,٠
رواندا	٣٧	٩٠,٢
جمهورية الكونغو	٣٣	٩٠,٨
سيراليون	٣١	٩١,٩
مالي	٣٠	٩٣,١
الكاميرون	٢٨	٩٤,٣
موريتانيا	٢٦	٩٤,٩
ليبيا	٢٥	٩٥,٣
إريتريا	٢٤	٩٦,٩
أوغندا	٢٣	٩٧,٠
ليبيريا	٢٢	٩٧,٣
كينيا	٢١	٩٧,٤
إثيوبيا	٢٠	٩٧,٥
النيجر	١٩	٩٧,٨
بوروندي	١٨	٩٨,١
غينيا بيساو	١٧	٩٩,٩

يتضح من الجدول السابق:

– أنّ دولاً عربية إفريقية أربعة، هي: (مصر وموريتانيـــا وليبيا وإريتريا) تحتل مواقع مختلفة فـــي هذا التقرير، وهـــي: (٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٨) على التوالي.

– أنّ باقي الدول الإفريقية تتوزع بين شرق القـــارة، ككينيا وأوغندا، وغربهـــا، كالكاميرون وغينيا بيساو وليبيريا، بالإضافة لمنطقة ساحل الصحراء الكبرى، كالنيجر ومالي.

– أنّ الـــدول الإفريقية تحتلّ معظم المواقع

(١) المؤشرات الفرعية: مؤشر (الضغوط الديموغرافية DR)، (اللاجئين والنازحين REF)، (شكاوى الجماعات GG)، (هجرة العقول HF)، (التنمية الاقتصادية المتفاوتة UED)، (الانهيار الاقتصادي والفقر ECO)، (شرعية الدولة SL)، (الخدمات العامة PS)، (حقوق الإنسان وحكم القانون HR)، (الأمن SEC)، (تشرذم النخبة FE)، (التدخل الدولي EXT).

The Indicators		DP – REF – GG- HF-UED –ECO–SL-PS - HR - SEC –FE-EXT= TOTAL													
Very High Alert															
١		South Sudan	٩,٨	١٠,٠	١٠,٠	٦,٩	٨,٨	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١١٤,٥
٢		Somalia	٩,٦	٩,٨	٩,٥	٩,٢	٩,٠	٩,١	٩,٣	٩,٣	١٠,٠	٩,٧	١٠,٠	٩,٥	١٤,٠١
٣		Central .African Rep	٨,٤	١٠,٠	٩,٦	٦,٩	٩,٧	٨,٣	٩,٥	٩,٩	١٠,٠	٩,٨	١٠,٠	٩,٨	١١١,٩
٤		Sudan	٨,٧	١٠,٠	٩,٧	٨,٨	٧,٩	٨,٦	٩,٦	٨,٨	٩,٦	٩,٥	٩,٨	٩,٨	١١٠,٨
High Alert															
٥		Congo (D.R)	٩,٥	٩,٤	٩,٥	٧,١	٨,٨	٧,٩	٩,٠	٩,٧	١٠,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٨	١٠٩,٧
٦		Chad	٩,٧	١٠,٠	٨,٢	٨,٦	٩,١	٧,٨	٩,٣	٩,٧	٩,٤	٨,٨	٩,٥	٨,٣	١٠٨,٤
١٠		Guinea	٩,٠	٨,٧	٨,٧	٧,٢	٧,٦	٩,٢	٩,٩	٩,٨	٨,٢	٨,٩	٩,٦	٨,١	١٠٤,٩
١٤		Nigeria	٨,٨	٧,٥	٩,٩	٧,١	٨,٨	٧,٦	٩,١	٩,١	٨,٨	٩,٩	٩,٨	٦,٠	١٠٢,٤
١٥		Cote dIvoire	٨,١	٩,٠	٨,٧	٦,٧	٧,٩	٧,١	٨,٥	٩,٠	٧,٩	٨,٣	٩,١	٩,٧	١٠٠,٠
١٦		Zimbabwe	٨,٧	٨,٤	٧,٨	٨,٠	٨,١	٨,٠	٩,٠	٨,٥	٨,٣	٧,٩	٩,٧	٧,٦	١٠٠,٠
Alert															
١٧		Guinea Bissau	٨,٢	٧,٨	٥,٧	٨,٥	٨,٤	٨,٧	٩,٠	٩,٢	٧,٢	٨,٨	٩,٦	٨,٨	٩٩,٩
١٨		Burundi	٩,٢	٩,٠	٨,٠	٦,٨	٧,٧	٨,٥	٨,٤	٨,٣	٨,٢	٧,٧	٧,٩	٨,٤	٩٨,١
١٩		Niger	٩,٦	٧,٩	٧,٥	٦,٩	٨,٤	٨,٢	٧,٥	٩,٣	٦,٨	٨,٧	٨,٩	٨,١	٩٧,٨
٢٠		Ethiopia	٩,٢	٩,٤	٨,٥	٧,٠	٧,١	٦,٩	٧,٤	٨,٦	٨,٥	٨,٤	٨,٦	٧,٩	٩٧,٥
٢١		Kenya	٩,٠	٨,٣	٩,٠	٧,٥	٨,٣	٧,٥	٨,١	٧,٩	٦,٥	٨,٤	٨,٩	٨,٠	٩٧,٤
٢١		Liberia	٩,٥	٩,٢	٦,٢	٦,٦	٨,٣	٨,٦	٧,٣	٩,٧	٦,٧	٦,٩	٨,٣	١٠,٠	٩٧,٣
٢٣		Uganda	٨,٩	٨,٨	٨,٧	٧,٣	٧,٣	٧,٠	٨,٠	٨,٣	٧,٩	٧,٦	٨,٩	٨,٣	٩٧,٠
٢٤		Eritrea	٨,٨	٧,٨	٦,١	٧,٦	٧,٢	٨,٣	٩,١	٨,٧	٩,٣	٧,٧	٨,١	٨,٢	٩٦,٩
٢٥		Libya	٥,٤	٧,٤	٧,٨	٦,٤	٦,١	٨,٠	٩,٨	٧,٥	٩,٠	٩,٣	٩,١	٩,٥	٩٥,٣
٢٦		Mauritania	٨,٦	٨,٥	٦,٩	٦,٣	٧,١	٨,٠	٧,٩	٨,٩	٨,٠	٧,٤	٨,٨	٨,٥	٩٤,٩
٢٨		Cameroon	٨,٠	٧,٨	٨,١	٧,٥	٧,٨	٦,٢	٨,٤	٨,٨	٨,٠	٧,٦	٩,١	٧,٠	٩٤,٣
٣٠		Mali	٩,١	٧,٨	٧,٦	٨,٤	٧,٤	٨,٢	٦,٠	٩,٠	٦,٧	٨,٧	٤,٩	٩,٣	٩٣,١
٣١		Sierra Leone	٩,٥	٨,٢	٦,٢	٨,٤	٨,٨	٨,٧	٦,٩	٩,٣	٥,٦	٤,٨	٧,٧	٧,٨	٩١,٩
٣٣		Congo Republic	٧,٨	٨,٣	٦,٦	٦,٨	٨,٢	٦,٤	٨,٧	٩,١	٧,٩	٦,٧	٦,٧	٧,٦	٩٠,٨
٣٧		Rwanda	٨,٠	٧,٩	٨,٨	٧,٥	٨,٢	٦,٣	٦,٥	٧,٣	٧,٧	٦,٢	٨,٠	٧,٨	٩٠,٢

٣٨		Egypt	٧,١	٦,٧	٨,٧	٤,٧	٦,٥	٨,١	٨,٧	٥,٤	٩,٨	٨,٢	٩,٠	٧,١	٩٠,٠
High Warning															
٣٩		Burkina Faso	٩,١	٧,١	٥,٠	٦,٩	٨,١	٧,١	٨,١	٨,٩	٦,٢	٧,٤	٧,٨	٧,٥	٨٩,٢
٤٠		Djibouti	٨,٢	٧,١	٦,٦	٥,٨	٧,٨	٧,٤	٧,٦	٧,٨	٧,٢	٦,٩	٧,٣	٨,٤	٨٨,١
٤١		Angola	٨,٧	٧,٦	٧,٣	٦,٠	٩,٦	٥,٦	٨,٣	٨,٩	٧,٣	٦,٠	٧,٢	٥,٦	٨٨,١
٤٥		Mozambique	٨,٧	٥,٠	٥,٩	٧,٤	٨,٦	٧,٨	٧,٢	٩,٠	٦,١	٧,٠	٦,٩	٧,٣	٨٦,٩
٤٧		Togo	٨,٠	٧,١	٤,٥	٧,٣	٨,١	٦,٨	٨,١	٨,٦	٧,٢	٧,٠	٧,٦	٦,٥	٨٦,٨
٤٨		Swaziland	٨,٥	٤,٩	٣,٧	٦,٩	٨,١	٩,٣	٨,٥	٧,٥	٨,٥	٦,٠	٦,٨	٧,٦	٨٦,٣
٥١		Gambia	٨,٢	٦,٤	٣,٧	٧,٧	٧,٢	٧,٨	٧,٨	٧,٧	٨,٦	٦,٠	٦,٨	٧,٥	٨٥,٤
٥٣		Zambia	٩,٤	٦,٩	٥,٧	٧,٨	٨,٦	٧,٧	٧,٤	٧,٦	٦,٨	٥,٠	٥,٧	٦,٦	٨٥,٢
٥٤		Equatorial Guinea	٧,٧	٣,٣	٦,٣	٦,٠	٩,٠	٥,٢	٩,٨	٧,١	٩,٧	٧,٠	٨,٢	٥,٥	٨٤,٨
٥٥		Laos	٧,١	٥,٦	٦,٣	٧,٤	٦,٩	٥,٥	٩,٠	٧,٧	٨,١	٦,٠	٨,٣	٦,٦	٨٤,٥
٥٦		Madagascar	٨,٥	٣,٩	٤,٦	٦,١	٨,٥	٧,٦	٧,٢	٩,١	٦,١	٧,١	٧,٦	٧,٣	٨٣,٦
٥٧		Papua New Guinea	٧,٣	٤,٦	٦,٣	٧,١	٩,٠	٦,٢	٦,٩	٨,٧	٦,٦	٦,٩	٧,١	٦,٧	٨٣,٤
٥٩		Comoros	٧,٦	٤,٥	٥,٠	٧,٨	٧,٠	٨,٠	٦,٨	٨,٠	٦,١	٧,٢	٧,٥	٧,٨	٨٣,٣
٦٠		Senegal	٨,٠	٧,٨	٦,٣	٧,٤	٧,٣	٧,٣	٥,٥	٧,٩	٦,٢	٦,٢	٦,٦	٦,٥	٨٣,٠
٦٣		Tanzania	٨,٨	٦,٤	٥,٧	٧,٠	٧,٠	٦,٧	٦,٠	٨,٧	٦,٠	٥,٥	٥,٧	٧,٣	٨٠,٨

المصدر: تقرير الدول الهشّة ٢٠١٥م.

في تلك الفئة؛ مما يُشـــير إلى أنّ مختلف أقاليم القارة تعاني الهشاشـــة، وأنـــه لا يوجد إقليم لا يضمّ دولة تتسم بالهشاشة[١].

المستوى المتوسط من الإنذار:

أما نســـبة الدول الإفريقية في المســـتوى المتوســـط من الإنذار، أو «الإنذار العالي» وفقاً لتقرير ٢٠١٥م، فهي: ٥٠٪؛ بإجمالي عدد ٦ دول إفريقية من أصل ١٢ دولة، وهي كالآتي:

جدول رقم (٣)

ترتيب الدول الإفريقية وفقاً للمستوى الثاني من الإنذار (الإنذار العالي وهو المستوى الثاني من الخطورة) وفقاً لتقرير مؤشر الهشاشة لعام ٢٠١٥م

الدولة الإفريقية	ترتيبها العام	درجتها وفقاً للمقياس العشري من ١٠ إلى ١٢٠
كوت ديفوار	١٥	١٠٠,٠
زيمبابوي	١٥ مكرر	١٠٠,٠
نيجيريا	١٤	١٠٢,٤
غينيا	١٠	١٠٤,٩

(١) Fragile States Index 2015, Ibid, p 7.

تشاد	٦	١٠٨,٤
الكونغو الديمقراطية	٥	١٠٩,٧

بالنظر في الجدول السابق يتضح:

– أنّ دول إفريقيا تحجز نصف مقاعد هذه الفئة، وهي فئـــة الدول ذات الإنذار العالي على مؤشّر الهشاشة.

– وتشير قراءة هذا الجدول إلى وجود دولة إفريقية تعدّ من الدول المؤثّرة في إقليمها ضمن دول تلك الفئة، وهي نيجيريا.

– ويتضح أيضاً أنّ دول هذه الفئة تتوزع على إقليمَين فقط، هما: إقليم شرق القارة وغربها.

المستوى الأخطر من الإنذار:

أخيراً المستوى الأخطر في مؤشّر الهشاشة (الإنذار العالي جدّاً أو الأكثر خطورة)، يضمّ أربع دولٍ كلها إفريقية، بنسبة ١٠٠٪، وهي كالآتي:

جدول رقم (٤)

ترتيب الدول الإفريقية وفقاً للمستوى الثالث من الإنذار (الإنذار العالي جداً أو الأكثر خطورة) وفقاً لتقرير مؤشر الهشاشة لعام ٢٠١٥م

الدولة الإفريقية	ترتيبها العام	درجتها وفقاً للمقياس العشري من ١٠ إلى ١٢٠
السودان	٤	١١٠,٨
جمهورية إفريقيا الوسطى	٣	١١١,٩
الصومال	٢	١١٤,٠
جنوب السودان	١	١١٤,٥

المصـــدر: تـــم اســـتخراج تلـــك الجداول وتجميعها من قوائم تصنيف الدول الهشّة؛ وفقاً لمســـتوى الإنذار بها بالتقرير الســـنوي للدول الهشّة لعام ٢٠١٥م.

بقراءة الجدول السابق يتضح:

– أنّ منطقة حوض النيل وشرق القارة تحتل مقاعد فئة الأكثر خطورة على مســـتوى الإنذار، أو كمـــا يصفها التقرير بأنه: «مســـتوى الإنذار العالـــي جدّاً»، متغلبة في ذلـــك على باقي دول القارة، وبخاصة منطقة ساحل الصحراء الكبرى التي شـــهدت زخماً كبيراً في السنوات السابقة؛ بســـبب التدخل العســـكري الدولي والانقلابات العسكرية بدولها.

ويتضح من قراءة المؤشرات السابقة وترتيب الدول المشار إليه سلفاً:

– أنّ اتســـاع دائـــرة العنف وغيـــاب الأمن والاضطرابـــات تُعد من المؤشـــرات ذات الثقل في حجز مقعد متقدّم لدولة إفريقيا الوســـطى على مؤشّر هشاشة الدول[1]، والتي كانت تحتل المرتبة التاسعة وفقاً لتقرير عام ٢٠١٣م، أي مع بداية الاضطرابات بها، وهو ما جعل تلك الدولة محلّ اهتمام تقرير هذا العام في تلك الفئة.

– أما نيجيريا: فكانت محلّ اهتمام من تقرير الهشاشة هذا العام فيما يخصّ فئة الدول ذات الإنذار العالي، حيث يفسّر التقرير ترتيبها بسبب تعقّد وتراكبية الصراع في نيجيريا، حيث يتداخل فيه مسببات عدّة، كالفقر، وعدم المساواة، ... إلخ، ويأتي في قلب كلّ ذلك الصراع في دلتا نهر النيجر، ولعل اهتمام التقرير بتحليل الوضع في نيجيريا إنما يعود لكـــون نيجيريا دولة إقليمية محورية في القارة، وانفجار الأوضاع داخلها، أو احتمالية ذلك، ستنال بلا شك من نطاقٍ إقليميٍّ واسع.

– ويُشـــير التقريـــر أيضاً إلـــى أنّ أزمات الصحة في غرب إفريقيا هي ما ســـاهمت في

(١) توماس فيسي: لماذا انزلقت إفريقيا الوسطى إلى العنف، "بي بي سي عربية"، ١٤ ديسمبر ٢٠١٣م، عبر الرابط الآتي: http://www.bbc.com/arabic/car_violence_131213/12/worldnews/2013

حفظ مكان متقدّم بصورةٍ ما لدول غرب إفريقيا على مؤشّر الهشاشة.

- كما يفرد التقرير بالتحليل وضعية كينيا المتقدمة في التقرير على الرغم مما تُوصف به كينيا في السنوات الأخيرة من كونها أحد أقوى الأسواق نموّاً في إفريقيا، وتتصف بالاستقرار النسبي، إلا أنّ تنامي مشكلاتها الداخلية في السنوات الأخيرة وراء موقعها المتقدّم في التقرير، وتتمثل مظاهر تلك المشكلات في تنامي أعداد اللاجئين إليها من دول الجوار، وتعرضها لهجمات إرهابية من قبل تنظيمات صومالية[١].

هل هناك دولة غير هشة في إفريقيا:

بعد التحليل السابق للدول الإفريقية، وفقاً لدرجة هشاشتها في التقرير السابق، قد يثور تساؤل، وهو: هل هناك مساحة غير هشّة في القارة الإفريقية؟

وبالنظر يتضح أنه لا توجد دولة إفريقية واحدة وفقاً للمؤشّر السالف لا تقع في مساحات الخطر على مؤشّر الهشاشة، فكلّ الدول الواقعة في مساحات الاستدامة والاستقرار وعدم الهشاشة إما دول أوروبية أو أمريكية بقارتيها أو آسيوية، أما باقي الدول الإفريقية التي لا تقع في مساحة الخطر المشار إليها في موقع سابق؛ إنما تقع في المستوى المتوسط من مؤشر الهشاشة، وهو مستوى «الحذر» بأنواعه المختلفة المنخفضة والمتوسطة والعالية.

وأول الدول الإفريقية الأقلّ هشاشة، والتي تقع في المستوى المتوسط من مؤشر الهشاشة، وهو (مستوى الحذر المنخفض Low Warning)، هي دولة جنوب إفريقيا، تليها في المستوى الثاني من الحذر دولٌ مثل: (نامبيا، وغانا، والرأس الأخضر، وساوتومي وبرنسيب، والمغرب، وبنين، والجزائر، وليسوتو).

أما الدرجة الأضعف (الأكثر هشاشة) بالمستوى المتوسط، وهي فئة الحذر العالي، فتضمّ كلاً من: (تنزانيا، السنغال، جزر القمر، مدغشقر، غينيا الاستوائية، زامبيا، جامبيا، أرض الصومال، سويزلاند، توجو، ملاوي، موزمبيق، أنجولا، جيبوتي، وأخيراً بوركينافاسو)[٢].

وعليه؛ يمكن الإجابة عن التساؤل السابق: بأنه لا يوجد دولة إفريقية واحدة تقع خارج مستويات التهديد بمؤشّر الهشاشة، وأنّ أقلّ الدول الإفريقية اقتراباً من الهشاشة هي دولة جنوب إفريقيا، بيد أنّ موقعها بالتقرير متأخر بالمقارنة بالدول الآسيوية واللاتينية، حيث إنها لاتزال تحيط بها احتمالات الهشاشة على الرغم من الفروق الاقتصادية والسياسية الكبيرة بينها وبين باقي الدول الإفريقية.

الخاتمة والتوصيات:

في نهاية التحليل يتضح أنّ المؤشرات السياسية والعسكرية ترجّح اتجاه الدول نحو مستويات متقدمة من الهشاشة، إلا أنّ مؤشّر عدم الاستقرار السياسي واتساع دائرة العنف وغياب الخدمات الأمنية يعدّ الأكثر تأثيراً ضمن تلك المجموعة من المؤشرات السياسية والعسكرية، في حين أنّ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من أهميتها في الإشارة لهشاشة الدول من عدمه؛ فإنّ أهميتها تأتي تالية للمؤشرات السياسية والعسكرية، بيد أنّ ذلك لا ينفي هيكلية المشكلات التي تعاني منها الدول الإفريقية وتنوعها في مختلف أبعاد الحياة الإفريقية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

وأنّ هيكلية تلك المشكلات وتنوعها إنما هي

(١) Fragile States Index 2015, Ibid, pp 21 -22.

(٢) Fragile States Index 2015, Ibid, p7.

إرثٌ إفريقيٌّ متراكم، وليست محض مشكلات تشكّلت في عقد أو اثنين، ومن ثمّ لا يختلف تنوّع تلك المشكلات وهيكليتها من دولة قديمة النشأة كالسودان، ودولة حديثة النشأة كجنوب السودان، فعلى الرغم من الفجوة الزمنية بين الدولتين من حيث النشأة فإنهما في المستوى نفسه تقريباً من الهشاشة الداخلية وخطورة تداعيات ذلك على المستوى الإقليمي.

وعليه: يمكن تقديم مجموعة من التوصيات بشأن معالجة مظاهر الهشاشة في الدول الإفريقية:

١ – ضرورة اعتراف الأفارقة أنفسهم، وبخاصّة السياسيون، بمشكلات دولهم ومجتمعاتهم الداخلية، وهذا الاعتراف لا يعني مجرد إقرارٍ منهم بواقعٍ مأزوم، وإنما يجب أن تصاحبه رغبة في إحداثٍ تغيير في السياقات المحيطة بمجتمعاتهم، ودولهم، ويجب أن يأتي على رأس هؤلاء النّخبة السياسية الحاكمة والمعارضة بشكلٍ رئيس.

٢ – ضرورة تغيير أفكار المؤسسات الوطنية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية تحت الدولة بشأن نظرتهم للدولة، عبر تأكيد أنّ الدولة هي الصيغة التنظيمية الملائمة في الوقت الراهن، وفي المدى القريب والمتوسط، لإدارة البلدان الإفريقية، وذلك حال تمكّن تلك الدول بوصفها أجهزة وإدارات وتنظيمات من القيام بوظائفها المنوطة بها؛ حيث إنّ المشكلة في أحد أبعادها – في نظر الباحث – تثور في إفريقيا نتيجة اعتقاد الفرد في التنظيمات تحت الدولة بأنّ وظائف الدولة ليست على المستوى نفسه من الأهمية، كوظائف تنظيماته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحتها، وقد يجد الفرد والمواطن الإفريقي مسوّغه في ذلك في ضوء تردي جهاز الدولة وفساده في معظم البلدان الإفريقية.

٣ – ضرورة عمل المؤسسات الدولية والإقليمية على علاج المشكلات الهيكيلة في البلدان الإفريقية، وليس محاولة علاج نتائجها وتداعياتها.

٤ – الاتجاه الحقيقي نحو الحوكمة والحكم الرشيد، ليس في جوانبه المعنية بالديمقراطية كانتخابات – وهو ما لا يقلل من أهميتها –، بقدر ما تكون بالتركيز في المشاركة في الحكم والإدارة؛ حتى تنمّي قيم الارتباط بين المواطن والدولة.

٥ – ضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه تجهيل القارة وإفقارها لعقود إبان فترة الاستعمار، وهو التعاطي المستمر مع القارة بوصفها سوقاً للمواد الخام وللمنتجات المصنعة أكثر منها أوطاناً تهدف لحياةٍ أفضل، وذلك بوجود جهود واضحة في الحدّ من تصدير السلاح، وتجفيف الموارد الطبيعية في إفريقيا.

إنّ معالجة مشكلات القارة تتطلب أكثر من مجرد رصدٍ لتلك المشكلات، واعترافٍ بها على المستوى المحليّ أو الدولي، وإنما تتطلب إرادةً مخلصةً في الإصلاح، ورغبةً دوليةً في المساعدة ■